الأنباء
الاثنين 20 مايو 2013

دعـا الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في شـركة الاخلاص الدولية القابضة ممثل اصحاب مدارس الاخلاص الاهلية م.محمـد الصايغ وزير التربية ووزير التعليم العالـي د.نايف الحجرف الى التحرك إلى تشـكيل لجنة مهنية متخصصة تضم اطياف المجتمع بشـقيه العام والخاص للبحث في اسـباب احتلال الكويت للمرتبة الرابعة بعد المائة على مسـتوى العالم في الناحية التعليمية وفق ما جاء في التقرير الاخير للمنتدى الاقتصادي العالمي. وقال م.الصايغ في حوار خاص لـ « الأنباء»: لنرفع شـعارا ونسـعى لتحقيقه لتحتل الكويت موقعها ضمن الـ 75 الاوائل على مسـتوى العالم تعليميا ومن ثم التحرك باتجاه التواجد بين الـ 50 الاوائل، مشـيرا الى ان الكويت لا ينقصها شـيء لتحقيق هذه المكانة سـواء المادية او البشـرية او الفكرية. وشـدد م.الصايغ في حواره الشـامل والجريء على ان الكويت في الوقت الحالي تحتاج للاحتذاء بتجارب تعليمية متميزة ومتقدمة مثل تلك التي في سـنغافورة او ماليزيا، ووجه م.الصايغ الشـكر لوزير التربية على اعتزازه ان يكون القطاع الخاص شـريكا اساسـيا وفاعلا في التعليم بالكويت، وقال: نتطلع بشـغف الى تحقيق ذلك على ارض الواقع ووضع الية تنفيذ هذه المشـاعر الطيبة على ارض الواقع، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

كتب يوسف غانم

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ "الإخلاص الدولية القابضة" وممثل أصحاب مدارس الإخلاص الأهلية في حوار شامل مع "الأنباء"

محمد الصايغ: أناشد وزير التربية البحث فوراً وراء أسباب احتلال الكويت للمرتبة الـ104 في التعليم على مستوى العالم

في البداية يطيب لنا الترحيب بك على صفحات «الأنباء».

● اشـكر لكـم اتاحة هذه الفرصـة للحديـث علـى صفحات جريدتكم الغراء، ولا يفوتني هنا التعبير عن تقديري وامتناني للاهتمام الواضح الذي تبديه جريدتكم بالشأن التعليمي والتربوي في الكويت، وسعيها الدؤوب لدعم البنية التحتية للبلاد، لاسـيما البنيـة التحتية البشرية التي هي عماد الوطن وسنامه واساس النهوض الشامل في البلاد.

ما حقيقة الشعار الذي رفعتموه ردا على التقرير الاخير للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي اظهر احتلال الكويت للمرتبة الرابعة بعد المائة في العملية التعليمية «طريق الوصول الى الـ 50 الاوائل في التعليم على مستوى العالم هدف لا رجوع عنه»؟

● تعليقا على هذا التقييم المتدني لواقـع التعليم في الكويـت واحتلالها المرتبة الـ 104 على مستوى العالم، ادعو كل من يعمل في مجال التعليـم بداية مـن وزارة التربيـة ومـرورا بمديري المناطق التعليمية وصولا الى مسؤولي المدارس الخاصة ممثلـين باتحـاد اصحاب المدارس الخاصة في الكويت للنهوض بمستوى التعليم في الكويـت والمضي قدما نحو تحسين مكانة الكويت التعليميـة على مسـتوى العالـم، وليكـن هدفنا في البداية التواجد ضمن الـ 75 الاوائل ومن ثم التحرك نحو التواجد بين الـ 50 الاوائل بين دول العالم، ولن يتحقق لنا ذلك الا من خلال استراتيجية ممنهجة ومدروسة خصيصا لهذا الغرض، وليكن الهدف هو المصلحة العامة للكويت بالدرجة الاولى بما في ذلك المواطن والمقيم لأنه بمجرد تحقيق خطوات ملموسة على طريق النهـوض بالتعليم سـينعكس ذلك على الفور على الوضع الاقتصادي في البلاد.

وفي هذا المقام اتوجه الى وزير التربية ووزير التعليم العالـي د.نايـف الحجرف بدعوته الى تشـكيل لجنة تضم في عضويتها اعضاء من التعليم العام والخاص للبحث في الاسـباب التي قادت الكويت لاحتلال ذلك الترتيب المتدني في التعليم على مسـتوى العالم، على ان تنتهي اللجنة الى وضع توصياتها الخاصة التي ترفع من ثم الـى الوزير لاتخاذ الخطوات العملية نحو الاخذ بها والعمل على تفعيلها من خلال خطة تنفيذ مبرمجة ومحـددة لتحقيـق الهدف المرجو منها.

هل تعتقدون ان الكويت في الوقت الحالي بحاجة الى الاستعانة بتجربة تعليمية متميزة على غرار ما هو مطبق على سبيل المثال في سنغافورة او ماليزيا؟

● نعم بالفعل الكويت بحاجة في الوقت الحالي الى الاحتذاء بتجـارب تعليمية ناجحة مثـل تلك التـي ظهرت في ماليزيا او سنغافورة وانا ادعو الكويت الى الاخذ بسبل تحقيق نهضة تعليمية لأن التعليم هو اساس النهضة الشـاملة التي تسعى اليها الكويـت وكل الكويتيـين، وبالتأكيد هنـاك من يضم صوته الـى صوتي في هذا الشـأن، لكن المهم ان يصل صوتنا هـذا الى من بيدهم القرار والقادرين على تحقيق ذلك الهـدف، لأن النهوض التعليمي له انعكاساته على التعليم والتركيز على عدم تسييسه.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في شركة الإخلاص الدولية القابضة م.محمد الصايغ

لماذا لا يتم تفعيل قرار دعم التعليم الخاص وإعادة النظر في الرسوم بما لا يثقل على أولياء الأمور؟

ظاهرة العنف الطلابي يقع تفاقمها على عاتق وزارة التربية المطالبة بتطبيق اللوائح بحزم ودون استثناءات

وماذا بشأن اتهام البعض لأصحـاب المـدارس الخاصة بالمغالاة في المصاريف السنوية للدراسة بها؟

●اذا كنا سنتحدث عن كلفة تعليم الطالـب في القطاع الخاص فيجـب أن نفصل بين العديد من الأمور، إذ إن هناك التعليم الأهلي والتعليم النموذجي والتعليم الدولي، والتعليـم الدولي يتضمن مثلاً : الهندي والباكستاني والفلبينـي والبريطانـي والأميركي وخلافه.

وعلى سبيل المثال كلفة الطالـب في التعليم الأهلي العربـي تتراوح مابين 350 و550 ديناراً بالنظام العربي وهـذا المبلغ لا يشـكل ما نسبته 11٪ من تكلفة وزارة التربية فتكلفة الحصة لدى «الخاص» هكذا تصل إلى أقل من 50 فلساً مقارنة بالمدارس الأهلية المماثلة في المنطقة نجد أن الكويت هي الأرخص، بل بالعكس أنـا هنا أدعو الدولة إلى إعادة دراسة رسوم المدارس الخاصة ورفعها دون الإثقـال على كاهـل أولياء الأمور وذلك بإعادة تفعيل قرار دعـم التعليم الخاص رقم 75/698، مع وضع جميع المعايير اللازمة لتقديم هذا الدعـم، حيـث إن التعليم الخـاص بوضعـه الحالي يوفر على ميزانية البلاد ما يزيد على 500 مليون دينار سـنويا من خلال استقبال نحو 38٪ من طلبة الكويت في مدارسـه وأنا هنا أدعو إلى تخصيص جزء من هذا المبلغ لرفع مستوى التعليم ودعم المدارس الخاصة، كما أن التعليـم الدولي الهندي والباكستاني مثلاً لا يصل إلـى نحـو 14٪ مـن كلفة التعليم في مدارس الحكومة، والتعليم النموذجي لا تتعدى نسبته 20٪ من كلفة التعليم العام، وفي التعليم الدولي البريطانـي والأميركـي لا يسـاوي أبدا تكلفة الطالب في التعليم الحكومي، بل يظل أقل منه بكثير رغم ارتفاعه النسـبي لارتفـاع كلفته، ويبقى الخيار مفتوحا أمام أولياء الأمـور ليقرروا أين يتوجهون بأبنائهم للدراسة، ولكنني أدعو كما فعلت بعض الدول الأخـرى بأن تتدخل الدولة لدعم التعليم الخاص، لأن التعليم يبقى مسؤولية كاملة علـى الدولة وحتى لا نثقـل على ولي الأمر ولا تتراجع العملية التعليمية، وهذا جزء من منظومة إعادة النظر في تكلفة تعليم الطالب في التعليم العام.

تستعين بعض الدول من حين الى آخر بخبراء دوليين لتطوير مناهجها التعليمية.. هل ترى ان الوقت قد حان لتحذو الكويت حذو مثل تلك الدول؟

● أعلم ان الكويت قد بدأت بالفعل في الاستعانة ببعض الخبراء التربويين الدوليين لتقييـم أداء المـدارس في التعليم الخاص الدولي وهناك تفكير في الاستعانة بخبراء لتقييم المدارس النموذجية والحكومية والأهلية، وأنا من هنا أشجع مثل هذه الخطوة وأيضا لتقييم المناهج بشكل عام بمـا يتلاءم ومتطلبات العصر الحديث والظروف المحليـة علـى ان يتم ذلك التقييم وفق المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن وبما يتناسـب مـع عادات وتقاليـد المجتمع الكويتي، وبالمناسـبة هنـاك بعض الشهادات الدولية حصلت عليها بعض مدارس الكويت الخاصة من قبل جهات دولية متخصصة فـي هذا المجال بالفعـل، ويمكن فـي هذا الخصوص اللجوء الى مثل هذه الجهات لتحقيق النهوض المأمول للمدارس والتعليم بشكل عام في الكويت.

ظاهرة العنف الطلابي وعدم الاكتراث بدأت تطفو بوضوح على سطح مدارس الكويت.. كيف تنظرون الى هذه المشكلة وما الحل من وجهة نظركم؟

● بالفعـل، هناك مشـكلة كبيـرة تتمثل فـي قضية العنـف الطلابـي بمدارس الكويت وهي مشكلة بارزة وواضحة، وأنا هنا ألوم وزارة التربية والتعليم بالدرجة الأولـى علـى تفاقـم هذه المشكلة لعدم تطبيقها للنظم واللوائح المنظمة للعلاقات الطلابية وسـلوكياتهم في المدرسة والسـماح لتدخل المعارف والاستثناءات عند تطبيق اللائحة، وخلاف ذلك هناك دور يقع على المدارس ودور أيضـا علـى البيت وعائلـة الطالب. اذ ينبغي تعليم وتربية الطلاب وفق آليـة معينة حتى لا تتفاقم وتظهر مثل هـذه الظواهر الدخيلة علينـا، وذلك عن طريـق الالتـزام بتطبيق اللائحة على الطالب المخالف في حال وجود الخلل، وليكن العمـل متزامنا مع بعضه، التربية والتعليم في المدارس والمعاونة من البيت وتطبيق اللوائح على المخالفين دون استثناء.

وأنا هنا أؤكـد على انه اذا وضعت اللوائح يجب ألا تكون هناك أي استثناءات، فاللائحة الطلابية لم توضع الا لمصلحة الطالب والحفاظ عليـه، فإن تمـت مخالفة اللائحـة وجـب تطبيقها، وهناك أمثلة كثيرة تناقشنا فيها مـع وزارة التربية في هـذا الخصـوص، نعم هم أبناؤنا وفلذات أكبادنا ولكن الاستثناءات في اللوائح غير محمود وبالذات في التربية والتعليـم، فنحـن ندعو الوزارة والاخوان في إدارة التعليم الخاص للوقوف الى جانبنا عندما نطبق اللوائح على المخالفين وعدم الاستثناء مهما تعددت الأسباب الا بما يسمح به القانون واللائحة، اذ لا يجوز التحقيق مع بعض المديرين حـين يلجأون الى اللائحـة ويطبقونها على المخالفـين، فلا فائـدة من اللوائح اذا لم تطبق.

هل ترون ان اهتمام الكويت بشريحة الطلبة بطيئي التعلم تسير كما ينبغي ام ان القضية تحتاج الى المزيد من الاهتمام؟

● أنا أرى ان الكويت مطالبة بمزيد من الاهتمام بشريحة الطلبـة بطيئـي التعلم اذ ان هـذه الفئة مـن الطلاب تتوقف مسيرتها التعليمية عند مرحلة دراسية معينة ولا يكملوا تعليمهم، وهنا ينبغي علينـا البحث عن سبل الاستفادة من هذه الفئة وعدم اهمالهم لأنهم يشكلون جزءا مـن المجتمع وهناك مقترحات مقدمة للاستفادة من المهارات التي يتمتع بها بعض افراد هذه الشـريحة بتوظيفهم في الأماكن التي تتلاءم مع قدراتهم ليتحولوا الـى عناصـر منتجة في المجتمع وليس عالة عليه، ومن هنا ندعو المسـؤولين لـدى ذوي الاحتياجـات الخاصـة والمسـؤولين في وزارة التربية والى اللجنة المعنية في مجلس الأمة الموقر الى مناقشـة وضع بطيئي التعلم بعد انهائهم المرحلة الدراسية؟ وأين سيعملوا؟ وأيـن هـم فـي المجتمع؟ ولتكمل ما بدأته الدولة من قوانين وتشريعات تصب في مصلحة هذه الشريحة من أبناء الوطن.

أعرب وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف عن اعتزازه بأن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا وفاعلا في التعليم في الكويت.. كيف ترون ذلك الأمر على أرض الواقع؟

● أشكركم على هذا السؤال، ونشكر أيضا د.نايف الحجرف على اعتزازه بالقطاع الخاص ولكـن ندعو الوزيـر الى تفعيل الموضوع وتسـريع آلية تنفيـذه، ونحن على ثقة تامة في معاليه وعلى ثقة تامة فـي إدارة معاليه وندعوه الى سرعة تفعيل الوضـع بتسـريع الآليات والأمور الإدارية ليأخذ القطاع الخاص وضعه في المشاركة من رفع التعليم والمساهمة في المخرج التعليمي بعدة أمـور مختلفة سـواء عن طريق اللجان المشتركة أو المجلس المشـترك أو القرار المشترك وفق المصلحة العامة وندعو له بكامل التوفيق في هذا الموضوع وأكرر دعوتي بتسريع تفعيل هذا القرار، وهذا الأمل لنراه مطبقا على أرض الواقع في المدى القريب سـواء من خلال اللجان أو المشاركة في الإدارة أو وفقا للمعاييـر التـي يحددها الوزير والمتفق عليها لتكن المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة.

ليكن شعارنا "طريق الوصول إلى الـ 50 الأوائل على مستوى العالم في التعليم هدف لا رجوع عنه"

نعتب على تجاهل مدارس القطاع الخاص حينما تقرر تكريم 50 مدرسة متميزة على مستوى الكويت

نعم الكويت بحاجة في الوقت الحالي للاحتذاء بتجارب تعليمية ناجحة عالمياً لتحقيق النهضة الشاملة

قطار التعليم في الكويت قد تراجع بشكل ملموس بشهادة تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً

أدعو إلى التوظيف الأمثل للمبالغ الطائلة التي تنفق على التعليم لضمان مخرجات مفيدة للمجتمع

ليكن هدف القائمين على التعليم المصلحة العامة وليس غيرها مع التركيز على عدم تسييس التعليم

حقق القطاع الخاص على مدى السنوات الخمس الماضية نتائج طيبة في امتحانات الثانوية العامة في الكويت فأين ترى المدارس الخاصة في العام الدراسي الحالي؟

● بالفعـل تفوقت المدارس الخاصة وتميزت على مدى السـنوات العشـر الماضية وليس الخمس فقط، وباتت تحتل المراكز الاولى في نتائج الثانوية العامـة ان لم يكن بنسـبة 100٪ فبمـا لا يقل عن 80٪، حيث إن الخمسـة الأوائل فـي الثانوية العامة من بـين مدارسـها، وأتمنى ان تحافـظ المدارس العربية الأهلية الخاصـة على هذه النسـبة ان لم ترتفع عنها ان شاء الله، وأتطلع الى ان يؤخذ هـذا التميز للمدارس الخاصة بعـين الاعتبار من قبل الدولة بتسريع مشاركة القطـاع الخاص في العملية التعليمية.

ولنا بعض العتب أو نهمس في اذن من يهمه الأمر بشأن حفل التكريم الذي أقامته وزارة التربيـة والتعليم للمدارس والمديرين والمعلمين المتميزين في أفضل 50 مدرسـة على مستوى الكويت في المراحل المختلفة، اذ اننا لم نر اسـم مدرسة خاصة تم تكريمها من ضمن الـ 50 مدرسة المكرمة من قبل صاحب السمو الأمير، فلماذا لم ترفع وزارة التربية اسما لمدرسة خاصة ليشملها التكريم؟ بالذات تلك المدارس التي حققت 100٪ من المراكز الأولى بنتائج الثانوية العامة أو 80٪ منهـا، علما أن هذه المدارس تطبق خطة الوزارة ومعاييـر الـوزارة ومنهاج الوزارة ويمتحن طلابها في مـدارس الـوزارة وتصحح امتحاناتها مـن قبل معلمي الوزارة فلمـاذا اذن لم يكرم أي من معلميها أو مديريها أو أي من أصحاب تلك المدارس المتفوقة المتميزة، انني ومن هنا أدعو الوزير الى مراجعة أسماء المكرمين ليكتشف بنفسه انه لم يوجد بين أسماء الـ 50 مدرسة المكرمة اسم مدرسة خاصة واحدة أو اسما لمعلم أو لمدير مدرسة خاصة واحد، أو ليسـت المدارس الخاصة بأنواعها تندرج تحت مظلة وزارة التربية وتخضع لرقابتها وإشرافها وتقييمها؟